مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا: نماذج مختارة

L'avenir de la souveraineté nationale en Afrique: modèles choisis

أ.م.د أحمد غالب محي
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد - العراق

ملخص الدراسة:

تعالج الدراسة أحد القضايا الأساسية المرتبطة بالدولة، ألا وهو مبدأ السيادة الوطنية، هذه الأخيرة وبفعل مجموعة من التغييرات صنفتها الدراسة إلى قسمين أساسيين منها ما هو داخلي متعلق بالبيئة الداخلية للنظام السياسية وما تحمله من تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وحتى ثقافية اثنية، ومنها ما هو متعلق بالصراعات الخارجية وحسابات الدول الكبرى في تأمين مصالحها الاستراتيجية ولو حساب السيادة الوطنية للدول، هذا وتقدم الدراسة نماذج من دول إفريقية تأثر مبدأ السيادة الوطنية بهذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية:

السيادة الوطنية، الصراعات في افريقيا، الأثنية في افريقيا، التدخلات الخارجية.

Abstract In English :

The study deals with one of the main issues related to the state, namely, the principle of national sovereignty, the latter, and a series of changes classified by the study into two main parts: internal to the internal environment of the political system and its political, economic, social, religious and even ethnic cultural contradictions, Foreign conflicts and the calculations of the major countries in securing their strategic interests and even calculating the national sovereignty of the countries. This study presents models from African countries affected by the principle of national sovereignty of these variables.

Key words:
National sovereignty, conflicts in Africa, ethnicity in Africa, external interventions.

مقدمة:

شهدت القارة الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة سلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية المهمة شأنها في ذلك شأن مناطق اخرى من العالم وبخاصة دول العالم الثالث، الا ان التأثيرات التي طالت افريقيا كانت الاكثر عمقاً والاوسع انتشاراً مقارنة بمناطق العالم الاخرى. فقد انهارت الدولة في عدد من اجزائها مقارنة بمناطق العالم الاخرى، او كادت ان

تنهار مثل الصومال منطقة البحيرات العظمى، وسيراليون، وليبيريا، أو ان اقاليم قد اعلنت انفصالها مثل جمهورية ارض الصومال، كما ظهرت دول جديدة مثل ارتيريا التي نالت استقلالها بعد ان كانت محتلة من قبل اثيوبيا منذ عام 1952.

يضاف الى ذلك، فأن انتشار النزاعات الاثنية والحروب الاهلية قد ادى الى تردي الاوضاع الاقتصادية وبالتالي فأنه قد فاقم من حدة الازمة التي تعاني منها القارة السمراء.

لكن ما يثير الانتباه – على وجه الخصوص- ما الت اليه الدولة في افريقيا، فأنهيارها وبروز وحدات وانماط سيطرة وفاعلين جدد محلها اصبح محط اهتمام الباحثين والمختصين في العلوم السياسية. فعندما يحل امراء الحرب، وقادة المحاكم الاسلامية، وزعماء القبائل والعشائر، والشبكات الاقليمية غير الرسمية، وقادة الكيانات الاثنية، وحتى المنظمات غير الحكومية مكان الدولة ، فأن هذه الظاهرة تجرنا الى التساؤل الى اين يسير مستقبل الدولة في افريقيا ؟.

ولم تأت ظاهرة انهيار الدولة من فراغ بطبيعة الحال، بل تكالبت عليها جملة من العوامل الداخلية (التدهور الاقتصادي، الصراعات الاثنية)، والخارجية (العولمة والتدخلات الخارجية) والتي مثلت تحديات حقيقية واجهت هذه القارة.

وانطلاقاً من ذلك، تمحورت إشكالية البحث حول ان سيادة الدولة في العالم الثالث بشكل عام وفي القارة الافريقية بشكل خاص وبفعل نظام القطبية الاحادية، وشيوع قيم العولمة ومظاهرها، فضلا عن التحديات الداخلية (الاثنية، الاقتصادية، الاجتماعية) التي تفتك بها، باتت تتأثر بالفاعلين الجدد الذين حلوا محل الاستعمار التقليدي. ومن هنا يطرح البحث جملة تساؤلات تخص موضوع سيادة الدولة في افريقيا، من حيث كيف يؤثر الواقع الافريقي على مفهوم سيادة الدولة؟ وهل باتت الدولة هي وحدة التحليل الوحيدة في افريقيا؟ ام توجد الى جانبها وحدات وفاعلون اخرون في السياسة المحلية والعالمية؟ وما هي ابرز التحديات التي تواجه السيادة الوطنية الافريقية سواء على الصعيدين الداخلي او الخارجي؟ وما هو مستقبل تلك السيادة في القارة السمراء؟.

ثمة اسئلة سنحاول الاجابة عليها في هذا البحث.

اما فرضية البحث ، فمفادها ان سيادة الدولة الوطنية في بعض دول القارة الافريقية قد تعرضت للتآكل بسبب نشاط الفاعلين غير الرسميين والمتمثلين بالشركات متعدية الجنسيات ، وامراء الحرب ، وقادة المحاكم الاسلامية، وقادة الكيانات الاثنية وزعماء القبائل ، ناهيك طبعا عن هشاشة تلك الدولة نفسها وضعف سيادتها الوطنية بسبب التناحر الاثني ، ومشاكل ضعف الاندماج الوطني ،وتأثيرات العولمة السلبية عليها ، ما جعل منها مسرحا للنزاعات والحروب الاهلية التي فتكت بها.

تناول البحث في مبحثه الاول مفهوم السيادة الوطنية، ودور العوامل الداخلية وما افضت اليه من انهيار الدولة في افريقيا او ضعفها. اما المبحث الثاني فقد تضمن اثر العوامل الخارجية -وتحديداً بعد انتهاء الحرب الباردة- على الدولة في افريقيا متناولاً دور العولمة بجوانبها المتعددة ، فضلاً عن ابرز التدخلات الخارجية الناجمة عن ضعف وانهيار الدولة. كما احتوى على رؤية مستقبلية للقارة الافريقية مع طرح بعض التوصيات واخيراً جاءت الخاتمة.

المبحث الاول: دور العوامل الداخلية في التأثير على السيادة الوطنية في افريقيا

يندرج في اطار هذا المبحث جملة من العوامل المتداخلة والمتشابكة في مزيج مميز وبشيء من التعقيد، على النحو الذي لا يمكن تفسير عامل واحد دون سواه، ناهيك عن تداخله وتفاعله مع العوامل الخارجية، ولكن قبل الدخول في تفاصيل تلك العوامل، لا بد لنا من التعريف بمفهوم السيادة الوطنية لما له من صلة وثيقة بجوهر موضوع البحث.

المطلب الاول: مفهوم السيادة الوطنية

يحمل مفهوم السيادة معنى داخليا واخر خارجيا ، ما دام المفهوم يقتضي الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية. فعلى المستوى الداخلي تملك الدولة –في اطار جغرافي محدد- سلطة سامية وغير قابلة للمنازعة ، تحكم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخليا ، وذلك بسن القوانين ، واعطاء الاوامر ، وضمان تطبيقها باستعمال اساليب القوة والاكراه-نظرا لـ ((احتكارها الاستعمال المشروع

للعنف المادي))- على مجموع الانشطة الاجتماعية داخل اقليم محدد ، بما في ذلك الانشطة الاقتصادية ، بحسب تعبير ماكس فيبر([1]).

بينما يحيل البعد الخارجي للسيادة الى العلاقات بين الدول في النظام الدولي ، وتتحدد هذه العلاقات بغياب سلطة مركزية ، بحيث تكون الدول وحدات ذات سيادة، وغير خاضعة لأية قوة او سلطة خارجية ، وتمارس كامل حقوقها الدولية ، ولا يقيد من سلطتها الخارجية سوى التزاماتها الدولية. وقد وصف (كينيث والتز) هذه العلاقات ، بأنها بين الدول ذات السيادة ((لا احد له الحق في الامر ، ولا احد ملزم بالخضوع))[2].

ومن التعريفات الحديثة نجد (باري بوزان) –احد رواد الواقعية البنيوية- يعرف السيادة باعتبارها: ((....مطالبة الدولة بحق لتكون السلطة النهائية ، غير خاضعة لأية سلطة عليا فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية وتنفيذها. وفي النظام الدولي، تعني السيادة ادعاء الدولة لحكم ذاتي تام...)).ويحدد كل من (توماس بير ستكر) و(سنتيكا ويبر) السيادة بانها: ((حق معترف به خارجيا لوحدة سياسية في ممارسة سلطة نهائية على شؤونها)).فهما يؤكدان ان على الدولة ان تقوم بأفعال معينة من اجل ان تعترف بقية الدول بسيادتها ؛ فللدولة ادوار محددة ، بموجبها تمنح السيادة ، وتشمل هذه الادوار الحفاظ على الاستقلال الخارجي ، والسيادة (التفوق) الداخلية ، والهوية الوطنية[3].

وبالنسبة للدولة الوطنية في دول عالم الجنوب ، فلعل الاختلال في حسم موضوع الهوية والانتماء، بالإضافة الى ضبابية مفهوم المواطنة، والاختلافات في التعامل مع موضوعة الحداثة والتغيير ، وتكرار فشل البرامج الاقتصادية، كل ذلك اسهم في زيادة الارباك واوقع المؤسسات الحاكمة في الدولة الوطنية تحت ضغط التجريب احيانا، والجمود الفكري احيانا من ناحية اخرى. وبين كل ذلك كان العامل الخارجي يتقدم الى ساحة الدولة الوطنية ليفرض عليها استحقاقات اضعفت من مفهوم الدولة المركزية وعملت على تفكيكها[4]

فالقوى الساعية للتفكيك تسعى الى إحياء الهويات العرقية بالشكل الذي يعجل بزوال الدولة القومية باتجاه سيادة الكيانات الاثنية المتعددة ، وغالبا لا يدور الصراع بين القوى الاثنية حول خلافات حضارية ، او رؤى حداثية ، بقدر ما يكون باتجاه الاستئثار بسلطة الدولة. وقد يبدو نقل الصراع الى داخل القومية الواحدة بعد تفكيك دولتها من خلال إذكاء

العوامل الكامنة لإحداث التناقضات المجتمعية المحلية امرا ممكنا باعتبار ان نشوء بعض من هذه البلدان ومجتمعاتها لم يكن قائما على الاسس التقليدية الراسخة في تكوين الدول ومجتمعاتها ، ما اضعف من تكوين وترابط نسيجها الاجتماعي ، ومن ثم توازناتها المجتمعية [5].

من جهة اخرى ، فإن للفاعلين الجدد تأثير متعاظم الاهمية على حالة العلاقات الدولية ، وبحسب تصنيف كل من (جوزيف ناي) و(روبرت كوهين) اللذان يريان في التفاعلات العالمية الجديدة بأنها ((نظام اعتماد متبادل ومعقد)) ، ويجزمان بأن الفاعلين الجدد يشكلون تحديا لنظرية سيادة الدولة ، ذلك لأن ((القنوات المتعددة للتفاعل)) بين الدول –في نظرهما- تجعل الحدود الاقليمية والوطنية ، التي هي ضرورية لسيادة الدولة ، مخترقة وغير فاعلة ، ومن ثم فإن هؤلاء الفاعليين الدوليين الجدد سيقومون بتعرية السيادة[6].

ويتجسد الفاعلون الجدد من غير الدول –بالدرجة الاساس- في المنظمات غير الحكومية ، والشركات متعدية الجنسيات ، والمنظمات الدولية ، والحركات الدينية والاثنية ، والشبكات الاجرامية الدولية ، وشركات الحراسة العالمية ، ناهيك عما تفرضه العولمة والياتها من قواعد للسلوك والامتثال.

فعلى سبيل المثال، تتحرك المنظمات غير الحكومية العالمية عبر العالم متجاهلة الحكومات الوطنية، حيث تنخرط مباشرة في السياسات العالمية دون وساطة الدولة الوطنية. وتقوم بجمع المعلومات ونشرها عبر الاستعمال المباشر لوسائل الاعلام من اجل تشكيل الوعي الوطني والعالمي وتنميته ، والتجنيد الفعال للأفراد، ودعم الشبكات عبر عمليات تفاعل وحوار اجتماعي يومي، ويؤدي هذا كله الى فتح فضاءات جديدة للمشاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي باعتبارها الممثل الوحيد لمن تحكمهم، وهذا يضعف جزئيا ادعائها المشروعية[7].

اما الشركات متعدية الجنسيات ، فقد تمكنت من القفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والاقطار وازالة الحواجز الجمركية، وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات والبيانات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السيادية، التي هي من اهم مقومات سيادتها الوطنية ، فهذه الشركات قد تلجأ الى عملية ((الموازنة التنظيمية))، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها

التهديد بالحد من انتاجها المحلي وإيقافه، وزيادة انتاجها في دولة اخرى، او حتى الاطاحة بالنظام السياسي القائم[8].

يضاف الى ذلك ، فإن العولمة المشاركة للاقتصاد العالمي، والتطورات الثورية في مجالي الاقتصاد والنقل، والضغوط الانفصالية والاتجاهات البيئية والصحية والديموغرافية، كلها عوامل ((تقويض)) للقدرات التقليدية للدول وسلطاتها[9].

اما الان فسنأتي الى دراسة ابرز العوامل الداخلية المؤثرة في سيادة الدولة الوطنية في افريقيا.

المطلب الثاني: الصراعات الاثنية (عدم الاندماج الوطني)

يتميز الواقع الافريقي بكونه يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية، حيث ان تنوع اشكال وانماط التعددية هو السمة المميزة للمجتمعات الافريقية، سواء أكانت تعددية اثنية او، لغوية او ،دينية .

فعلى صعيد التعددية اللغوية يوجد في افريقيا اكثر من الفي لغة ولهجة، وتنتمي هذه اللغات في مجملها الى مجموعتين رئيسيتين هما : مجموعة اللغات الافرو اسيوية ، ومجموعة لغات النيجر – الكونغو ، وكلتاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية [10]ويكفي القول ان دولة واحدة مثل (اوغندا) تتحدث بحوالي (20) لغة [11].

اما على صعيد التعددية الدينية ،فأن القارة الافريقية تشهد ايضاً تعدداً وتنوعاً في الاديان والمعتقدات ، فألى جانب الديانة الاسلامية واليهودية والمسيحية توجد الاديان التقليدية التي تتميز بأنها محلية الطابع ، ولا تمتلك اية فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها[12] إلا انه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية ، فأن التعددية الاثنية تظل هي النمط الاهم من انماط التعدديات السائدة في المجتمعات الافريقية ، وذلك لأن التعددية الاثنية كانت مدخلاً رئيسياً لأغلب النزاعات والحروب الاهلية التي شهدتها القارة، وذلك لأن الحدود الاثنية وليست الجغرافية هي التي شكلت الهوية المميزة لبعض الجماعات الاثنية عن الاخرى في عدد من بلدان القارة والتي اتسمت بكونها ذات طبيعة عنيفة وانتهجت اسلوب التطهير العرقي مع رفضها التعايش مع الجماعات الاخرى [13]. الامر الذي انعكس بتأثيراته السلبية على كيان الدولة القائم.

ان اهم ما يميز الرابطة الاثنية في افريقيا هو وجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الاثنية نفسها ، ولعل هذا ما يسوغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة اثنية، وهو الامر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الاثنية في القارة الافريقية[14].

والحق ، فان التقسيم المصطنع لحدود الدول الافريقية من قبل القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين (1884_1885) هو الذي ساهم في زيادة حدة التعددية الاثنية حينما لم يراع الحدود العرقية والقومية واللغوية والاثنية ، بالشكل الذي اصبحت معه هذه التعددية المفرطة والغير متجانسة مصدراً من مصادر عدم الاستقرار السياسي في القارة.

ومما يستحق الذكر ، ان وجود الظاهرة الاثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الاهلية، حيث ان هذه الصراعات تبرز الى الوجود فقط عند شعور جماعة او جماعات اثنية معينة بالظلم والحرمان وعدم المساواة الاجتماعية او حرمانها من المشاركة في تداول السلطة[15].

بمعنى اخر ، فأن الظاهرة الاثنية تعد ركيزة للحرب الاهلية عندما يجري تنفيذ ورسم السياسات العامة للدولة على اساس الاعتبارات الاثنية المتحيزة [16] .وما يترتب على هذا الامر من تمثيل المصالح والتعبير عنها ، بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقاً لهذه الاسس .

كما ان ضعف الشعور بالمواطنة في بعض الدول الافريقية المتعددة القوميات كان مهزوزاً وغير راسخ مما اسفر عن قيام التمرد والعصيان المسلح المطالب بالانفصال وتقرير المصير كما سنتطرق لذلك في الامثلة اللاحقة[17].

ومن الاسباب التي ادت الى بروز الاثنيات والهويات وطغيانها في بعض مناطق افريقيا هو الخوف من تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية التي قد تؤدي الى تناقص الموارد المتاحة للمجموعات الاثنية فيأتي تحركها من اجل حماية هذه الموارد[18] .

اذا ، فأن تنامي دور الجماعات العرقية والقبلية يكون مرتبطاً بشكل وثيق بقلق هذه الجماعات الاثنية من عدم امكانية ضمان مستقبلها السياسي في الدولة سواء كان ذلك في شكل حكم ذاتي(فيدرالي)، او في اي شكل من اشكال التوافق مع النظام القائم في الدولة[19].

ان قضية النزاعات والحروب الاهلية الناجمة عن المواجهات القبلية والعرقية ليست ظاهرة جديدة ، وانما هي امتداد لما شهدته القارة الافريقية منذ الاستقلال وعصر الحرب

الباردة، ولكن مع حلول عقد التسعينيات شهدت القارة اعادة تركيب الهويات الاثنية من جديد ، بمعنى طغيان هوية اثنية جديدة وضعف او زوال هوية او هويات اخرى.

ونجد ان الهوية الجديدة كانت مستترة تنتظر الفرصة المناسبة مثلما حصل في الصومال وساحل العاج والسودان، او انها كانت جلية واضحة ترسخت بسبب الصراع والحرب مثل حالة ارتيريا[20]

فمع التحولات التي شهدها النظام الدولي مطلع عقد التسعينيات تزايد عدد الحروب الاهلية في القارة الافريقية وتزايدت حدتها وكثافة انفجارها ، حيث انفجرت نحو سبع حالات من الحروب الاهلية الطاحنة بعضها كان استمراراً لحروب سابقة لكن بشكل اشد مثل موزمبيق (1977-1992) ، او استئنافاً لها في شكل جولات جديدة اكثر خطورة مثل انغولا (1975-2002) [21].

ووفقاً لما تشير له الاحصائيات، فأن كل (1)من اصل (5) من سكان القارة يعيش في بلد يعاني من الحرب الاهلية[22].

وتعتبر(رواندا) حالة خاصة من الحالات التي اندلعت فيها الحرب الاهلية (1990-1993) استناداً الى اسباب عرقية. فعلى الرغم من بساطة التركيبة الاثنية في رواندا (ثلاثة جماعات فقط الهوتو 85% ، والتوتسي 14% ، والتوا 1%) ، فأن العنف الاثني فيها وصل الى درجة التطهير العرقي او الابادة الجماعية بعد ان سيطر التوتسي على هرم السلطة ومصادر الثروة التقليدية ، وكانت النتيجة ان انهارت الدولة فيها بعد حرب مأساوية كان حطبها الشعب الرواندي [23]. إذ راح ضحية تلك الحرب حوالي (مليون وخمسمائة الف) خلال مئة يوم فقط ، إذ تم التخطيط لتلك الابادة من قبل افراد النخبة السياسية المعروفة بأسم (akazu) والمنتمية الى التوتسي ، وكثير منهم يحتلون مناصب في المستويات العليا من الحكومة الوطنية ، وكان الجناة من صفوف الجيش الرواندي والشرطة الوطنية والميليشيات المدعومة من الحكومة .

ان التحليل الموضوعي لطبيعة الدولة في افريقيا يظهر لنا انها إفراز صراع لقوتين متناقضتين ، هما القبيلة بمفهومها التقليدي من جهة والمواطنة العصرية من جهة اخرى. لذلك فأن من الضروري التعرف على طبيعة وديناميكية هذا الصراع القبلي ، والبعد الذي يعكسه هذا الصراع على مستوى الدولة.

وبناءاً على ذلك، فأن صنع الدولة الحديثة في افريقيا يتطلب توازناً دقيقاً ، ومعادلة متكافئة بين قوى القبيلة والاعراق من ناحية ، ومفهوم الحداثة من ناحية اخرى ، او على اقل تقدير تحييد تأثيرات القبيلة السلبية في صنع المناخ السياسي المحاط بصنع الدولة الحديثة في افريقيا[24].

لكن غلبة الطابع القبلي التقليدي على مفهوم الحداثة ، وهيمنة النخب القبلية على قيادة زمام الامور مع ما تحمله من نزعة عصبية ضيقة افضت الى اشكال مختلفة من النزاع والاقتتال الاهلي كانت هي السمة الرئيسية لدى معظم دول القارة الافريقية.

وغدا الحال هذا وكأنه تعبير عن انحطاط الدولة وترهلها ، وفتح الباب على مصراعيه امام ظهور حركات التمرد والانفصال بل وان بعض الدول الافريقية شهدت انهيار جهاز الدولة تمامً وحلول فاعلين جدد محلها.

ففي الصومال مثلاً ، حل فاعلون جدد محل الدولة المنهارة بسبب السياسات الفردية لنظام حكم (محمد سياد بري) الذي جاء للسلطة بانقلاب عسكري عام 1969 ، إضافة للتركيبة الاجتماعية القائمة على اساس تنظيم اجتماعي- عشائري ، إذ ان الصومال يتكون من الف قبيلة وفخذ قويها يبتلع ضعيفها، وقد غذى الاستعمار القبلية في الصومال ، وحتى الاحزاب التي اسست في الصومال بعد الاستقلال قامت على اساس قبلي[25].

فقد تنوع وتكاثر اعداد الفاعلون الجدد في الصومال ، فهناك قادة المحاكم الاسلامية وامراء الحرب الذين يقودون جماعات وتنظيمات متصارعة والذين يفوق عددهم العشرة ويمارسون بعض مهام الدولة مثل فرض الرسوم والضرائب واصدار بعض الوثائق الرسمية ، ولهم علاقات مع القوى الاقليمية والعالمية ، كما ظهرت دويلات اعلنها القائمون على امرها مثل دولة الصومال الجنوبي الغربي بزعامة العقيد حسن محمد نور شاتيقادو[26] .اخذ انهيار

الدولة الصومالية شكلاً متطرفاً اعاد المنطقة الى الوضع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر من حيث غياب السلطة والنظام القضائي وانهيار الخدمات[27].

ولم يكن الحال بأفضل منه بعد انهيار نظام حكم (محمد سياد بري) ، إذ لم يستطع الصوماليون إنشاء سلطة مركزية بديلة ، وتحول الصراع بين الفصائل المسلحة (القبلية) الى ما يشبه الحرب الاهلية[28].

وكذلك من الكيانات الجديدة التي برزت نتيجة لضعف الدولة في بعض مناطق افريقيا ادارات شبه حكومية تبلورت في المناطق التي تسيطر عليها حركات التمرد او الانفصال والتي يطلق عليها (دولة الامر الواقع) وهي تقوم بمهام تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتشمل التعليم والصحة عبر حكوماتها وخير مثال على هذه الحكومات مناطق (الحركة الشعبية) في جنوب السودان بقيادة (جون قرنق)[*] والتي تقوم بتسليم المعونات والمساعدات الاجنبية من المنظمات والدول وتشرف على تقديم الخدمات في المناطق التي تسيطر عليها [29] الى ان نالت استقلالها التام في تموز عام 2011 واصبحت رسميا (جمهورية جنوب السودان) ، والتي بدورها تعاني الان من انقسامات داخلية حادة جعلت الدولة الوليدة على حافة الانهيار.

فاستمرار الصراع على السلطة والنزاع المسلح في دولة جنوب السودان الجديدة يجعل من انعدام الاستقرار في هذه الدولة الجديدة عاملا من العوامل المؤدية نحو انقسام وتفتت هذه الدولة الهشة والحديثة في تكوينها نظرا لكثرة الصراعات الاجتماعية والسياسية فيها الامر الذي ادى الى قيام حرب اهلية، ومما لا شك فيه ان لهذه الحرب اثار وتداعيات كثيرة على المجتمع، ومن ابرزها انهيار الدولة والتي تعد من اول النتائج والاثار المترتبة على الحروب الاهلية، مما يؤدي الى تقويض مؤسسات الدولة واجهزتها[30].

كما شهدت (ليبيريا) حالة الانهيار الشامل للدولة، حيث غابت الدولة في ليبيريا بوصفها النظام الشرعي القائم ، كما انهار المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. ويرجع انهيار الدولة الليبيرية الى عملية تأريخية طويلة من التآكل التدريجي في البنية السياسية والاجتماعية للمجتمع الليبيري اسفر عن انهيار النظام الديكتاتوري للرئيس (تولبت) ليحل محله نظام اكثر ديكتاتورية يهيمن فيه (صموئيل دو) وجماعته الاثنية على مقاليد الحكم في البلاد [31] .والذي

استمر حكمه لمدة عشر سنوات (1980-1990) بعد انقلاب عسكري خلع به الرئيس تولبت وقتله.

حيث استقبلت قبيلة (كران) التي ينتمي اليها (صموئيل دو) بالحكم واسند اليها المناصب العليا في القوات المسلحة والشرطة والدوائر الحكومية ليكونوا عوناً له ضد قبيلتي (جيو) و(مانو) اللتين يؤلف معظم افرادها قوات المعارضة.

اذاً ، فقد شكلت التصادمات العرقية والقبلية الناجمة عن عدم الاندماج الوطني اثراً سلبياً كبيراً على دور الدولة ووظيفتها في افريقيا ، وهو ما افضى بدوره الى تدمير الركائز الاقتصادية والاجتماعية للدولة نظراً لما اصابها من ضعف وتفكك بسبب غياب سلطة مركزية تفرض سلطتها على ارض الواقع.

المطلب الثاني: عامل الاقتصاد السياسي

كان للتطورات الاقتصادية التي صاحبت التغيرات السياسية اواخر القرن العشرين الاثر الواضح في إضعاف قدرات عدد من الدول الافريقية. فبعد تجارب فاشلة في التخطيط الاقتصادي المركزي ، وتدني اسعار المواد الخام، وسوء الادارة، تراكمت الديون وتدهورت الاوضاع الاقتصادية لعدد من الدول الافريقية .ولم تكن تلك الازمات الاقتصادية وليدة يومها، بل انها كانت مصاحبة للسنوات الاولى التي حصلت فيها على الاستقلال لتتفاقم تلك الازمة مع التغيرات السياسية التي شهدها العالم مع حلول الالفية الجديدة، وبسبب ذلك نجد ان من بين الدول الاثنتين والاربعين المثقلة بالديون في العالم هناك (34) دولة افريقية[32].

ولان معظم دول القارة الافريقية تعاني من الفقر والتخلف مع عدم توفر موارد طبيعية وبشرية كافية، فلم يكن امامها سوى الترحيب بالاستثمارات الاجنبية القادمة من الغرب، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة ، حتى ولو نتج عن ذلك استعمارا رسميا او فعليا[33].

فلنأخذ ليبيريا على سبيل المثال، فبفعل سياسية الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها ليبيريا مطلع الخمسينيات، اصبح الاقتصاد الليبيري تحت السيطرة شبه الكاملة لعدة شركات اجنبية، منها على سبيل المثال لا الحصر (الشركة الليبيرية الاميركية السويدية للمناجم) ، وتكونت علاقة الشراكة بين هذه الشركات وافراد الطبقة الحاكمة الذين بدأوا بالإثراء غير

الشرعي ، وقد خلق النوع من الاقتصاد فجوة واسعة بين من يملكون ومن لا يملكون . فعلى طول السنين ظل اولئك الذين ينحدرون من اصل ليبيري – امريكي يحصلون على ما يزيد عن (60%) من الدخل القومي (في صورة رواتب وامتيازات اخرى).ففي عام 1970 مثلا كان متوسط دخل الفرد (70) دولار في العام ، أي مجرد (2%) فقط من دخل الفرد في النخبة الحاكمة. وقد وصفت مجلة (افريكان) الوضع الاجتماعي والاقتصادي في السبعينيات بقولها: ((تشير احدث الاستطلاعات الحكومية والخاصة الى ان الفقراء يشكلون تسعة اعشار سكان ليبيريا. إذ ان (1.2) مليون نسمة من إجمالي (1.4) مليون هم سكان ليبيريا ، لا يحصلون على أي دخل منتظم .ومن بين الذين يكسبون نجد ان (10%) يحصلون على دخل سنوي يزيد عن (6) الاف دولار في السنة ، بينما ال (90%) الباقون يحصلون على اقل من (500) دولار في السنة[34] .

وفي هذا الصدد يخلص (روتبرج) الى استنتاج مفاده ، ان قرارات القيادة وافلاس الزعامات دمرت الدول وتستمر في إضعاف السياسات الهشة التي تقود الى التعثر ، ويخلص (روتبرج) الى هذا الاستنتاج من خلال استعراض نماذج عدة من الدول (المتعثرة) التي تؤكد افتراض وجوده .ففي نظره ان حكم (موبوتو) الاستبدادي هو الذي استخرج زبدة زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم يترك شيئا للمواطنين ، وان الكثير من مصادر الثروة في هذا البلد المترامي الاطراف انتهت الى جيوب (موبوتو) وعشيرته ، بحيث لم تنفق اية اموال طيلة اربعة عقود لترقية الشعب الكونغولي ، او لتحسين معيشتهم ، او لتأسيس البنى التحتية ، او حتى لضمان امن اولي ، فقد اشتغلت حكومة موبوتو فقط من اجله وليس من اجل زائير/جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما ان نموذج انغولا الغنية بالبترول مستمر في التعثر طيلة ثلاثة عقود ليس فقط بسبب الحروب ، بل ايضا لان (ادواردو-سانتوس) ومساعديه رفضوا ترك الحكومة الانجولية تقدم اكثر من الخدمات الاساسية داخل المنطقة الواسعة التي يراقبونها[35].

وفي سيراليون ، عطل الرئيس (ستيفنس) الذي حكم البلاد من عام 1967 حتى عام 1985 دولة سيراليون من اجل تقوية سلطته الخاصة داخل فوضى متنامية ، والى حد الان لم تستعد دولة سيراليون عافيتها مما نهبه (ستيفنس).وفي ليبيريا كان الجشع الكبير لرؤسائها

(صموئيل دو وبرانس جونسون و تشارلز تايلور) العامل الحاسم في تعثر الدولة. وفي الصومال استحوذ (محمد سياد بري) وعشيرته بشكل متصاعد على السلطة ، واخيرا لم يترك أي شئ لباقي الطامحين للسلطة ، لينتهي مسلسل التعثر الى حالة الانهيار التام للدولة. وفي زمبابوي قاد الرئيس (روبرت جابرييل موجابي) شخصيا الدولة من القوة نحو حافة التعثر، إذ استنزف حكمه الاستبدادي والفاسد جدا موارد الدولة في جيبه الخاص ، واهدر الصرف الاجنبي، واعاق الاستثمار الداخلي والخارجي على السواء ، وافسد القضاء ، وخلال عام 2000 قاد بلاده نحو حافة مجاعة حقيقية[36].

اما في عقد التسعينيات فقد تفاقمت الازمة الاقتصادية في عدد من الدول الافريقية نتيجة اتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكييف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي ، حيث ادت هذه السياسة الى إضعاف او انهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي [37].

وهو ما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاجور الحقيقية ، فضلاً عن اندلاع العديد من النزاعات الاهلية في عدد من دول القارة.

ان سيطرة حركات التمرد التي تقوم في الغالب على التخوم والاطراف تعني سيطرتها على الفائض الاقتصادي وذلك عبر تحكمها في الاقتصاد غير الرسمي الموجود في تلك المناطق الريفية. ونجد ان حركات التمرد في انغولا وليبيريا وسيراليون تحكمت في تجارة المجوهرات عبر شبكات اقليمية وعالمية[38]

وفي انغولا هدفت حركتا (يونيتا) و(ملا) الى السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد الغنية بمناجم الماس والثروات الطبيعية ، وبالفعل نجحت (يونيتا) في ذلك واستغلت عائدات هذه الثروات في ادارة صراعها مع الحكومة[39] .فأصبحت بذلك طرفاً مكافئاً للحكومة ، بل وتسعى للإطاحة بالحكومة.

وفي سيراليون استطاعت الجبهة الثورية المعارضة لنظام حكم (احمد تيجان كباح) السيطرة على مناجم الالماس التي استغلها لغرض شراء الاسلحة والمعدات. ولقد تمكنت الجبهة الثورية من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد ووصلت الى اطراف العاصمة ، وكادت الدولة ان تسقط بيد قوات المعارضة لولا إحياء اتفاقية السلام عام 1996[40].

ان بروز الشبكات غير الرسمية والاقليمية والعالمية وتمددها في بعض مناطق افريقيا ، يشير الى ان هذه الشبكات قد حلت محل الدولة اقتصادياً نسبة لغيابها ، واصبحت الشبكات تقدم الدعم والحوافز المادية للوكلاء داخلياً وخارجياً. ونجم عن هذا الوضع بروز الشبكات غير الرسمية كممارس اساسي للأبوية التي كان يقوم بها في السابق الزعيم او القائد. فقد كان الزعيم في السابق يكافئ المقربين والاصدقاء من الموارد العامة للدولة مقابل ولائهم وخضوعهم له ، وباختفاء الزعيم وتلاشي سلطته حلت الشبكات غير الرسمية محله[41].

المطلب الثالث: عجز النخبة الحاكمة عن مواجهة المشكلات الوطنية الاساسية

عندما حصلت معظم الدول الافريقية على استقلالها خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين ، وضع القادة الأفارقة اماالاً كبيرة على قدراتهم الذاتية في تحويل واقع القارة الى غد واعد ومستقبل مشرق. ولكن سرعان ما تبين ان معظم هؤلاء القادة لم يكن لديهم برامج واضحة او خطط لإدارة شؤون بلادهم المستقلة حديثاً. ولم تكن دولة ما بعد الاستعمار التي تولوا امرها الا امتداداً لدولة المستعمر، فبعضهم طبق نفس سياسات المستعمر التي لم تضع ضمن اهدافها مصلحة الشعب والنهوض به اقتصاديً واجتماعياً ، وانما كانت تهدف بالدرجة الاساس خدمة اهداف المستعمر[42].

بالمقابل يعتبر الاصرار على السيطرة والنظام امرا اساسيا للإمبريالية. ولهذا السبب حكمت الذهنية التطورية النشوئية السياسة البريطانية في افريقيا. واخضعت المجتمعات المحلية الافريقية المضادة للمركزية والدولة لسيطرة الدولة ، وجرى فرض الملوك والزعماء عليها. فحيثما لا يوجد احد، كان البريطانيون ينتقون حلفائهم ويمنحونهم شهادات اعتراف وسلطة تسمى "تفويضات". وحتى ذلك الحين كان هؤلاء الرجال "نكرات "في مجتمعاتهم المحلية تم صنعهم كزعماء حظوا بالسلطتين التنفيذية والقضائية مع انهم لا يذكرون في مجتمعاتهم[43].

ونتيجة لذلك ،فقد استمر الحال في معظم الدول الافريقية على ما هو عليه من فقر وتدهور، مما قاد الشعوب للانتفاض على حكامها، وكثرة الانقلابات العسكرية ، وعمت الفوضى ، وهو ما كان سبباً رئيسياً في انهيار عدد من دول القارة وتلاشي شرعية حكامها.

بالمقابل، وفي محاولة للحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم لجأت النخب الحاكمة الى اتباع اساليب القمع المباشر لضرب المعارضة الداخلية ، الامر الذي عمق الهوة بين الجانبين وجعل كلاً منهما على طرفي نقيض.

ومما زاد الامور سوءاً، هو سعي زعماء الاستقلال الى توسيع وظيفة الدولة عبر التركيز على طبيعة الدولة التنموية ، فهناك اعتقاد وايمان قوي بالتنمية التي تقودها الدولة. ويتضح هذا في حديث (نكروما) عن الدور القيادي (للمملكة السياسية) التي ستحول (ساحل الذهب) الى جنة بعد عشر سنوات. وما زاد في هذا الاعتقاد وقوى التمسك به النمو الاقتصادي الكبير في الاتحاد السوفيتي والصين عام 1960 ، وانتشار دولة الرفاهية في الغرب وبخاصة في الدول الاسكندنافية ، كما ان توسع الدولة من خلال تعيين الوطنيين الذين شاركوا في حرب التحرير والاستقلال في مؤسسات تابعة لها وانتهاج نظام الحزب الواحد الذي ركز السلطة بيد الزعيم [44] .وبالتالي فأن الدولة ستكون البوابة التي ستقود بلدان القارة الافريقية على طريق النمو والتنمية.

لكن الدولة في افريقيا شأنها شأن دول العالم النامي الاخرى شهدت تراجعاً واضحاً لنموذج دولة الرفاه، وإخفاقاً ملحوظاً للنموذج الاشتراكي ، وفشلت طموحات السبعينيات في إشباع الحاجات الاساسية والنمو مع إعادة التوزيع ، وفشلت معها الكثير من الطروحات التي كانت تحاول ان تعطي للدولة دوراً في إدارة المصالح العامة وهو ما جعل الدولة تعيش في حالة تخبط، وفقدت البوصلة في تحديد الاتجاه السليم لإدارة تلك المصالح[45].

لقد واجهت الدول الافريقية بعد حصولها على الاستقلال صعوبات جمة في تحقيق اهدافها. وفي عقد الثمانينيات توضح عجز الدولة وعجز القائمين على امرها عن الوفاء حتى بالالتزامات الاساسية، حيث كانت نسبة النمو في افريقيا جنوب الصحراء (2.8-). وصار إسقاط الحكومات الافريقية من التخوم والاطراف عادة افريقية جارية كما حدث في تشاد1990، وليبيريا1991 ، والصومال 1991 ، ورواندا 1994 ، وسيراليون والكونغو 1997[46].

ولغرض سد الفراغ الناجم عن انهيار الدولة برز فاعلون جدد يضمون افراداً ومجموعات اثنية وقبلية، وجماعات عابرة للحدود، ومنظمات محلية وعالمية، بل وشملت حتى الافراد

المؤثرون مثل (نيلسون مانديلا الرئيس الجنوب الافريقي السابق) الذي لديه نفوذ عالمي واسع[47].

من خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج، ان عجز النظام السياسي الافريقي عن حماية السيادة والاستقلال الوطني (كيان الدولة)انما مرده يعود الى فقدان الشرعية التي يقوم عليها كل نظام حديث (الشرعية الديمقراطية الدستورية)،فهو اما نظام نخب عسكرية نشأت خارج الحياة السياسية الليبرالية، او نظام قبلي او عشائري[48].

ولأن الانظمة الافريقية هي انظمة سلطوية تسعى الى احتكار السيطرة على ذمة الحكم بالشكل الذي هيمنت فيه على جميع مؤسسات الدولة ،وجعلت منها اداة طيعة بيد النظام السياسي الحاكم ،فأن ازمة الشرعية وحالة الفراغ التنظيمي الذي عاشته وما زالت هذه الانظمة انسحبت بمجملها على شرعية الدولة ذاتها ،فأصبحت معظم الدول بمؤسساتها وتنظيماتها القائمة امام حالة من الرفض الجماهيري صاحبها النكوص الى الاطر الاجتماعية التقليدية او اللجوء الى وحدات فاعلة اخرى لتحل محلها[49].

المطلب الرابع: دور السياسة الاستعمارية

سبق وان ذكرنا، ان التقسيم الاستعماري لحدود القارة الافريقية في مؤتمر برلين (1884_1885) قاد الى تكوين كيانات سياسية على شكل دويلات قزمية، رسمت الحدود فيما بينها دون ادنى مراعاة للجغرافية البشرية . ونتيجة لهذه التقسيمات ، مازالت القارة تعاني من مشكلات الحروب الاثنية والطائفية والقبلية ، فضلاً عن النزاعات الحدودية المستمرة بين الدول . اذاً الاستعمار هو الذي صنع الدولة وهو الذي خطط لزعزعتها[50] .

من ناحية اخرى ،ساعدت السياسة الاستعمارية على تغذية التناقضات الاثنية بين ابناء البلد الواحد من خلال سياسة(فرق تسد)او من خلال تفضيل جماعة اثنية معينة على غيرها ،كما وضح ذلك في التمييز بين شمال وجنوب كل من تشاد والسودان ونيجيريا ،وكذلك مساندتهم لقبيلة (البوغندا) في اوغندا وتفضيلهم على باقي الجماعات الاثنية الاخرى. مما اسفر عن تنامي النعرات الاثنية والعداوات التاريخية داخل هذه البلدان ،وعندما خرج المستعمر تفجرت هذه النزاعات على شكل اضطرابات وحروب اهلية .

ففي السودان –على سبيل المثال-، ترسخت النعرة القبلية ، بعدما عمدت الادارة البريطانية الاستعمارية الى تثبيتها وبشكل رسمي والشواهد على ذلك كثيرة منها تثبيت الانتماء القبلي في الاوراق الرسمية للمواطن السوداني ، واشتراط تسجيلها في العرائض والشهادات المدرسية ودفاتر المواليد وسجلات المحاكم والخرائط ، وتعد هذه الاوراق ناقصة او باطلة ما لم يذكر فيها الشخص اسم قبيلته ، كما عمدت الى تقسيم البلاد لدويلات تبعا الى النظام القبلي لا تبعا للأوضاع الجغرافية والاقتصادية ، واطلق على ذلك النظام اسم (اللامركزية القبلية) الذي ساعد على إبقاء النعرة القبلية وادى الى تمزق المجتمع السوداني اجتماعيا وثقافيا وسياسيا ، واندلاع الصراع بين جزئي البلاد الشمالي والجنوبي على اسس عرقية وقبلية ما بين شمال عربي مسلم وجنوب افريقي زنجي مسيحي او وثني ، ادى هذا فيما بعد الى نشوب حرب اهلية طويلة بين ابناء الشمال والجنوب[51].

وكان من اهم طرق التدخل الاستعماري في افريقيا هو توظيف العامل الديني لتحقيق اغراض سياسية ، وتحديدا من خلال بناء الكنائس والكاتدرائيات.

إن الارساليات الشغوفة بأن تنحي الديانات الاخرى جانبا ، ولكي تضع افريقيا بأكملها تحت سيطرتها وسطوتها ، قد قامت ببناء الكنائس والكاتدرائيات والمعابد واماكن الاقامة. واستهدافا منها لإحكام القبضة على الشباب قامت الكنيسة بإنشاء مؤسسات مثل المدارس الخاصة بأسماء (جان دارك) ، (سانت ماري)، (دي مدينا) ...الخ ، وتكفلت الادارة الاستعمارية بتقديم العون المادي والمعنوي للكنيسة في شكل منح مباشرة وغير مباشرة لاتحادات الشباب المدعومة من رجال الدين[52].

وقد كان للإرساليات التبشيرية المسيحية الدور الكبير في نشر الديانة المسيحية في جنوب السودان، فقد قام البريطانيون في عهد الاستعمار بالفصل الاداري والثقافي لأقاليم جنوب السودان الثلاثة (اعالي النيل ، بحر الغزال ، الاستوائية) عن شمال السودان، وسمحوا للبعثات التبشيرية بأن تأخذ حريتها في تنصير الوثنيين الجنوبيين، والى السيطرة على المدارس هناك لإنشاء نخبة متعلمة متشبعة بالثقافة الغربية الاوربية ومعادية لثقافة شمال السودان صاحب الاغلبية العربية المسلمة من اجل تهيئتها لتولي المناصب الادارية والسياسية في جنوب السودان الذي كانت تهيئه بريطانيا للانفصال[53]

بالإضافة الى ذلك، فقد شرعت السياسة الاستعمارية للقيام ببعض التغييرات التنظيمية دون ان تأخذ بنظر الاعتبار الواقع المؤسسي للدولة الافريقية. فالتغير التنظيمي يختلف عن التغير المؤسسي من حيث ان المؤسسة هي نسق من القيم والعادات وانماط السلوك التي تقوم بها جماعة اجتماعية معينة [54]. لذلك نجد ان العديد من المناطق الافريقية التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني قد شهدت العديد من المشاكل بعد رحيل الانكليز عنها، والسبب في ذلك هو ان الانكليز لم يبنوا مؤسسات لها القدرة على تدبير الامور وادارتها بعد رحيلهم، مما انعكس على التركيبة الهيكلية للدولة الافريقية التي اتسمت بالضعف والهشاشة .

المبحث الثاني: دور العوامل الخارجية في التأثير على السيادة الوطنية في افريقيا

يتناول هذا المبحث في شقه الاول دور العولمة بأشكالها المتعددة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) في التأثير على السيادة الوطنية للدولة في افريقيا، اما الشق الثاني فقد كرس لدراسة ابرز التدخلات التي شهدتها القارة الافريقية بعد انتهاء الحرب الباردة مع التركيز على دور الدول الكبرى والاقليمية، فضلاً عن الوحدات الدولية والمحلية الفاعلة التي حلت محل الدولة، في حين تطرق المحور الثالث الى رؤية مستقبلية للسيادة الوطنية في القارة.

المطلب الاول: العولمة وانعكاساتها على القارة الافريقية

تعددت الاراء التي قدمها العلماء والمفكرون حول مفهوم العولمة ، وإن كانوا لم يصلوا الى اتفاق حول المفهوم ، لذلك فقد تناولها البعض في اطارها الواسع ومن جوانب متعددة ، وفي هذا الصدد يشير (جان ارت شولت) عالم السياسة الامريكي ، الى خمسة تعريفات للعولمة وهي: [55]

1.العولمة كتدويل:

وهنا ينظر للعولمة ببساطة كوصف للعلاقات بين الدول بغض النظر عن الحدود ، فهي تصف النمو في التبادل التجاري والاعتماد المتبادل ، فمع نمو تدفقات التجارة ورأس المال والاستثمارات يكون من الممكن التحرك خارج نطاق الاقتصاد القومي الداخلي ، ومن حيث المبدأ تكون الاقتصادات القومية ممكنة التحول الى اقتصاد العولمة الذي يختلف عن

الاقتصادات القومية ، والتي بدورها تصنف وتمفصل في نظام الاقتصاد العولمي من خلال العمليات الدولية والمعاملات العابرة للحدود القومية.

2.العولمة كتحرير:

هنا تشير العولمة الى عملية إزالة العقبات المفترض ان تضعها الحكومات على التحركات بين الدول من اجل خلق اقتصاد عالمي مفتوح بلا حدود.

3.العولمة كعالمية:

في هذا المجال تعني العولمة عملية الانتشار المستمر للمدركات والخبرات المشتركة بين الناس في كل اركان الارض ، والنموذج التقليدي لذلك الانتشار تم ويستمر من خلال الحاسب الالي والتلفزيون وغيره.

4.العولمة هي التغريب او التحديث:

تفهم العولمة وفقا لهذا التعريف كديناميكية لانتشار الابنية الاجتماعية للحداثة في العالم محطمة الثقافات السابقة والسيطرة الذاتية المحلية ، ومن خلال هذه العملية تتم عملية هدم وتشييد، هدم للأبنية الاجتماعية التقليدية ، وتشييد للأبنية الاجتماعية للحداثة .والجدير بالذكر ان الابنية الاجتماعية للحداثة وفقا لهذا التعريف تشمل الرأسمالية، العقلانية، التصنيع، والتنظيم البيروقراطي.

5.العولمة العابرة للحدود:

تفهم العولمة وفقا لهذا الرأي كإعادة تشكيل للجغرافيا ، لأن الفضاء الاجتماعي لم يعد يتشكل وفقا للاصطلاحات الاقليمية او المسافات او الحدود الاقليمية .

لقد اضحت العولمة تعبر و بشكل جلي عن رغبة النوايا الغربية في تكسير الحواجز المختلفة سواء كانت هذه الحواجز كمركزية او سياسية او ثقافية بحيث تنساب مصادر النفوذ الغربي الى الدول المتخلفة، وتعد افريقيا جزءاً منها . فمع التحولات التي شهدها العالم مطلع العقد الاخير من القرن العشرين والتي تمثلت بانهيار الانظمة الشيوعية ، وانهيار انظمة الحزب الواحد ، وافول نجم القوة الايديولوجية فيها ، باتت مفاهيم الاصلاح السياسي والاقتصادي واحدة من ابرز مفردات الوضع الدولي الجديد ،حيث ان المتغيرات الدولية الجديدة طرحت رؤية تتمثل في الهيمنة الايديولوجية لمركز الديمقراطية ، وسعي هذا المركز لفرض

الديمقراطية واقتصاد السوق على الدول الاطراف لكي تجد لها في ديمقراطيتها نموذجاً مثالياً، حيث يتمثل هذا النموذج في جانبه السياسي بالتعددية والديمقراطية البرلمانية، وفي الجانب الاقتصادي الاخذ بمبدأ اقتصاد السوق، وفي جانبه الاجتماعي حيث الضوابط النفعية والحرية الفردية، وفي جانبه الثقافي حيث النزعة المادية [56] .

والاهم من ذلك هو، ان معظم الزعماء والقادة الغربيين رهنوا المساعدات والقروض المقدمة لدول العالم النامي بشروط التحول نحو التعددية السياسية واقتصاد السوق، اذ ان الدول المانحة والمؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) فرضت شروطاً قاسية لمساعدة هذه الدول شملت ما يعرف بإعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي .ويتطلب برنامج الاصلاح الاقتصادي خصخصة المؤسسات العامة المملوكة للدولة ورفع الدعم عن السلع والخدمات وتخفيض العملة ، وكان هذا يعني اضعاف او انهاء السيطرة الحكومية على الاقتصاد المحلي ، ونجم عن هذا الاضعاف ان اقتصرت سلطة الحكومة على الجانب السياسي الذي سرعان ما ضعف بعد نهاية الحرب الباردة بسبب الشروط الخارجية المطالبة بتطبيق الديمقراطية[57].

لقد عملت الشروط الخارجية السياسية والاقتصادية على تفكيك مؤسسات الدولة في عدد من الدول الافريقية ، اذ نجحت وصفة المؤسسات المالية الدولية المطالبة بالتحرير الاقتصادي وإعادة الهيكلة في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي في بعض الدول ، والى انهياره في دول اخرى.

كما ان الضغوط السياسية ادت الى انهيار نظام الحزب الواحد والى اتباع انماط مختلفة من التعددية السياسية ، وكانت النتيجة تلاشي الدولة بشكلها القديم في بعض الدول ، بل وغياب الدولة نفسها في بعض مناطق افريقيا[58].

ان احتواء النخب الافريقية في اقتصاد السوق من خلال دورها المقيد باستخراج الثروات الطبيعية وجد تشجيعاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبارها تمثل الدواء السحري للقضاء على الفقر والبؤس. ولذلك صار البنك لا يعطي القروض الا بعد إعادة هيكلة توظيف الثروات الطبيعية بعيداً عن الاحتياجات المحلية والسوق المحلية لتتجه نحو تلبية حاجة السوق العالمية[59].

وكان من نتائج ذلك ، ان كان هناك اكثر من (30) دولة افريقية تجرعت مرارة (الاصلاح الهيكلي) الذي دعت اليه المؤسسات الاقتصادية الدولية في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتمكن البعض من تجرع هذه الوصفة المرة ، اما البعض الاخر فقد مني بالفشل ، فأدى ذلك الى اشعال العديد من الاضطرابات التي راح ضحيتها الالاف من المواطنين. مما جعل الدولة في افريقيا –وبسبب هذه السياسة- في مواجهة خيار صعب وامام تحدي حقيقي[60]

ووفقا للتقرير الصادر عن البنك الدولي ، فإن ((عدد الافارقة الذين يعيشون في فقر مدقع زاد بشكل كبير منذ عام 1990 من 280 مليون نسمة يعيشون على الأقل ب 1.25 $ في اليوم إلى330 مليون سنة 2012[61].

ويعود احد اسباب هذا الفقر ، واستمرار التفاوت في القارة السمراء بحسب كتاب التقرير المعنون ((الفقر في افريقيا متجه نحو الارتفاع)) الى سياسات البنك الدولي نفسه، والمتعلقة بتقليص الفقر والموصي بها من قبل ذات المؤسسة منذ سنوات التسعينيات ، فمنذ الخروج رسميا من التقويم الهيكلي استمرت النتائج المأساوية للخيارات النيوليبرالية على شعوب افريقيا[62].

ويؤكد تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبنك التنمية الافريقي ، ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، على أنه: ((بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى، كان التقدم المحرز في مكافحة الفقر بطيئا في جميع أنحاء أفريقيا. ففي أفريقيا جنوب الصحراء ، انخفضت مستويات الفقر من 56.5٪ في عام 1990 إلى نسبة 48.4٪ في عام 2010، وهو انخفاض بنسبة 8٪، ولا يزال بعيدا عن الهدف المتمثل في نسبة 28.25٪ لسنة 2015))[63]

اما فيما يخص ما يسمى بـ (نمو الاقتصاد الافريقي) فأنه لم يغير شيئا في حياة الشعوب الأفريقية. فكما يقول التقرير :((الارتفاع في النمو لم يكن كافيا لدعم جهود الحد من الفقر . والعديد من البلدان تعتمد على المواد الأولية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي فهي عرضة للتأثر بصدمات قد تعرقل عملية تقدم التنمية فيها.[64]

ففي دول افريقيا جنوب الصحراء –على سبيل المثال- ، ترتفع نسبة الوفيات أثناء الحمل والولادة بشكل مخيف ؛ حيث تصل النسبة إلى نصف وفيات الأمهات في العالم النامي؛ حيث

تتوفى أُمٌّ من بين كل مائة أثناء الولادة، وفي هذا الإطار تبدو الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة أهدافًا بعيدة المنال؛ حيث تنص على تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين مع حلول عام 2015م، بينما تبلغ نسبة الوفيات من الأطفال دون الخامسة في إفريقيا 17%، ومن هنا لن تتمكن القارة من تحقيق هدف خفض الوفيات سوى بعد نحو 150 عامًا[65].

وخلال عقد من الزمن (2000-2010)، كان معدل النمو الاقتصادي جيدا بمتوسط 5٪، وعزز ارتفاع أسعار المواد الأولية من الأداء الاقتصادي، دون أن يطرأ تحسن ملحوظ في الظروف المعيشية، علاوة على ذلك ازدادت الحصة العائدة لرأس المال على حساب العمل. هكذا لم ينس تقرير البنك العالمي المذكور أعلاه أن يشير إلى((أننا نشهد ارتفاع عدد مالكي الثروات والملياردیرات ك"روبرت **Rupert** "و "دونجوت **Dangote** "و فيسيه **Wiese** ومحمد السادس و نجيب ساويريسSawiris **Naguib** ، الذين يستفيدون من هذا النمو الإفريقي لتسلق تصنيف مجلة فوربس**Forbes** .[66]

وفي الوقت نفسه، نجد سبع من الدول العشر الأكثر تفاوتا في العالم موجودون في القارة الأفريقية، ولا سيما في الجنوب منها.[67]

اما بخصوص المديونية، فقد نشرت (الشبكة الدولية من اجل الغاء ديون العالم الثالث) كتاب ((أرقام الديون في عام 2015)) متضمنا لعدد من المعطيات المخفية من قبل البنك العالمي .فبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، زاد مجموع مبالغ الديون الخارجية بنسبة 165 بين عامي 1970 و 2012 من 2000000000 $ إلى 331000000000 $ في عام 2012.بحيث مروا من مليارين $ إلى 331 مليار $ وفي هذه الفترة دفعت ثلاثين دولة 217 أضعاف المبلغ الأصلي المقرر عام 1970.[68]

لذلك، فأن سياسة التكييف الهيكلي التي طبقتها الدول الافريقية للخروج من ازمتها الاقتصادية، اسفرت عن تكبيل الدول الافريقية بالديون الكبيرة إضافة الى تهميش دور الدولة، فعملية الانتقال نحو الحرية الاقتصادية تتطلب وجود دولة قوية وجهاز بيروقراطي كفوء ونظام مصرفي فعال ، لكن الدولة في افريقيا الان تتسم بوصفها (دولة رخوة) (soft state) وتعاني من ازمة التدخل الاجنبي وهي منهكة بالصراعات الداخلية[69].

ان تنامي دور القطاع الخاص في افريقيا يمثل مشكلة حقيقية لها انعكاسات متعددة ، ذلك ان هذا القطاع لا يمتلك مسؤولية اجتماعية ، فهو قطاع مضارب ، وبالتالي فأن خصخصة الدولة هي في الحقيقة تعني خفض رصيد المسؤولية الاجتماعية ، وهذا ما يدعى بالأدبيات بـ (رأس المال الاجتماعي) . معنى ذلك ، ان هذه البلدان اضافة للمديونية الاقتصادية اصبحت تعاني من المديونية الاجتماعية وهي اخطر بكثير. فالعولمة قضية متعددة الاوجه تشمل بالإضافة الى الجانب الاقتصادي، الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي ، وما ينطوي عليه ذلك من مسائل الديمقراطية ، حقوق الانسان ، واضيف اليها مؤخراً مكافحة الارهاب [70].

لقد اسهمت سياسات العولمة مثل الخصخصة، والاصلاحات الهيكلية، وبروز نظام عالمي لحقوق الانسان في التأثير على ولاءات الافراد وانتماءاتهم، واسفرت عن فك عرى الارتباط بين المواطنة ورقعة الارض التي يعيش عليها الفرد حيث اثرت زيادة البطالة الناجمة عن الخصخصة تأثيراً واضحاً في ضعف الولاء المتبادل بين الدولة والاجيال الجديدة ، اذ ان القوة العاملة في الماضي كانت وسيلة مهمة للتنشئة الاجتماعية للأجيال الشابة . وكانت الدولة عبر قوانينها ودعمها توفر حماية لقطاعات واسعة من مواطنيها ، كما وفرت عبر برامجها للضمان الاجتماعي حماية للفقراء. اما الان وبعد تقليص دور الدولة ضعفت العلاقة بين الدولة والشرائح الاجتماعية – الضعيفة منها على وجه الخصوص - [71].

كما ان سعي العولمة في جانبها الثقافي الى افراغ الهوية الثقافية الوطنية من محتواها مع ضعف سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده واعرافه ، قد يقود الى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والتي وصلت الى مستوى الحرب الاهلية بين ابناء البلد الواحد[72].

لذلك، فليس من المستغرب ان تتمرد جماعات عديدة على الدولة في بعض مناطق افريقيا، ذلك ان الدولة التي ربطت عبر خدماتها اثنيات وجماعات متنوعة لم يعد لها وجود الا في بعدها الرمزي.

المطلب الثاني: التدخلات الخارجية واثرها في ضعف وانهيار الدولة الافريقية

مثل انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي نقطة تحول بارزة في موازين القوى الدولية والاقليمية وكانت اولى نتائجه هي وقف الدعم العسكري والسياسي الخارجي للقارة الافريقية مما ادى الى ارتخاء القبضة المركزية لعدد من دول القارة او اختفاءها .

ففي فترة الحرب الباردة دعمت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية انظمة ديكتاتورية فاسدة في افريقيا، لأنها كانت جزءاً من استراتيجيتها لاحتواء الشيوعية وعندما زال خطر الشيوعية، فقدت هذه الانظمة اهميتها بالنسبة للغرب ، فسحبت دعمها وتأييدها لها[73].

وبعد توقف هذه المساعدات وجدت الدول الافريقية نفسها مضطرة لمواجهة مجموعة من التحديات بمفردها ، ومن ثم فأن عددا قليلا جداً من الدول الافريقية هي التي نجحت في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني[74] .اما العدد الاكبر من دول القارة فقد كان اشبه بساحة مفتوحة امام التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية سواء كان هذا التدخل عن طريق الدول او المنظمات او الشركات العالمية ، بل ان بعضاً من هذه الاطراف حلت بشكل تام محل الدولة المنهارة في عدد من بلدان القارة .

فقد انهار نظام (موبوتو) في زائير عام 1997 بعد ترتيبات اقليمية ودولية ساعدت قوات المتمردين بقيادة (كابيلا الاب) في دخول كينشاسا ، اذ بالإضافة الى السند الاوغندي – الرواندي كان دور الولايات المتحدة بارز في اسقاط (كابيلا) ، وهو ما اعترف به (وين مادسن) عضو لجنة الاستخبارات في مجلس النواب امام الكونغرس ، حيث اكد على دور الولايات المتحدة في تدريب الرجال والشباب اليافع من رواندا واوغندا وشرق زائير التابعين للجبهة الوطنية الرواندية ولقوات التحالف الديمقراطي من اجل تحرير الكونغو وزائير ، ووعدتهم بمبالغ تتروح بين 450- الف دولار في حال دخولهم العاصمة كنشاسا[75] .

كان تدخل الولايات المتحدة جزءا من شبكة واسعة تتكون من شركات عالمية وافراد نافذين ، وامراء حرب محليين ، ومنظمات غير حكومية ، واصحاب مصالح اقليمية ، تظافرت جهودها كلها لتشكيل مناطق اضحى فيها الوجود الحكومي المركزي ضعيفاً ان لم يكن منعدماً. وبرزت هذه الشبكات الاقليمية غير الرسمية وهي غير مكترثة بالحدود السياسية

او القوانين المحلية ، فوطدت من وجودها بغية استغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة مثل المجوهرات ، واليورانيوم والمعادن الاخرى. وقام كابيلا الاب بعقد اولى صفقاته قبل تسلمه السلطة مع شركة المعادن الامريكية (وهي شركة كندية) بمبلغ مليار دولار مقابل استخراج النحاس والزنك والقصدير[76].

لقد اصبحت المناطق التي حازت عليها الشركات العالمية بمثابة دول قائمة داخل تلك الدول ، فهذه الشركات تقوم بنفسها بتوفير الامن لهذه المناطق وذلك عبر شركات خاصة او مرتزقة ، كما انها في بعض الاحيان تقوم بتقديم بعض الخدمات للمواطنين . حينئذ تقوم الشركات بملئ فراغ غياب الدولة . وفي هذا الصدد قامت شركات معادن امريكية ببناء مطار في الكونغو (زائير) ، كما قامت شركات بولندية ببناء محطة كهرباء هناك . وكان (موبوتو) قد اقتطع 150 كيلو متراً مربعاً لشركة من المانيا الغربية كانت تمارس عليها ما يشبه السيادة[77].

ان ابرز ما صاحب انهيار الدولة او ضعفها في افريقيا هو انعدام الامن وعدم قدرة الدولة في حال وجودها على بسط نفوذها على كامل اراضيها . وقد نجم عن هذا الوضع لجوء بعض الحكومات من خارج وداخل القارة ، وشركات عالمية لاستخدام المرتزقة والشركات الامنية والعسكرية الخاصة لغرض توفير الامن ، او محاربة متمردين ، او تامين استغلال الموارد فيما عرف بـ (خصخصة الامن) . وبدأ التوجه نحو الخصخصة عندما لجأت الولايات المتحدة الى استخدام ما عرف باسم (الشركات العسكرية الخاصة) (private military companies) في مهام مرتبطة بالعمليات العسكرية[78].

وكان اشهر استخدام للمرتزقة في سيراليون عندما شاركت شركة (اكزيكيوتف اوتكم) (Executive out com) الجنوب افريقية في عامي 1996 و1997 في الحرب الى جانب حكومة (احمد كباح) واضطرت الى الانسحاب بعد ان اوقف صندوق النقد الدولي قرضاً كان قد قدمه لحكومة كباح وادى انسحاب الشركة للإطاحة بكباح ،لكن المرتزقة عادوا مرة اخرى عندما وافقت شركة (ساندلاين) على العمل عام 1998 مع حكومة كباح التي عادت للسلطة في حالات الكر والفر بين قوات الحكومة والمتمردين ، وزعمت الشركة (ساند لاين) ، بعد تحقيق في مجلس العموم حول نشاطها في سيراليون وخرقها حظر بيع السلاح، انها تعمل

برضا وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامي البريطاني في سيراليون مما سبب حرجاً للحكومة البريطانية[79].

لقد اثبت التاريخ الافريقي المعاصر ان كل الدول الافريقية التي كانت لها انظمة وجيوش وكيانات راسخة احتلت بواسطة مئات من المرتزقة الاجراء ، وإن (صنّاع الانقلابات العسكرية) امثال (بوب دينار) و(شتينر بانكس) وغيرهم ، لم يكونوا يملكون غير اعدادا قليلة من المرتزقة غيروا بواسطتهم وجه تاريخ دول كاملة ، بل قارة بمجملها [80].

فقد اضحى من الشائع في ادبيات التطور السياسي والاجتماعي في افريقيا ان تطرح جزر القمر والصومال باعتبارهما نموذجين صارخين لـ (الدولة المنهارة) في مرحلة ما بعد الاستقلال، رغم ما تمتلكه كل منهما من مقومات المجتمع المتجانس سواء على الصعيد المادي او المعنوي. على ان السمة المميزة التي ترتبط بفشل مشروع الدولة الوطنية في جزر القمر تتمثل في انها ، وعل عكس الحالات الافريقية والعربية قد ارتبطت بعنصر اجنبي، الا وهو المرتزقة الاجانب الذين اضحوا جزءا لا يتجزأ من مؤسسات الدولة الشرعية ، بل وارتبطت مصالحهم برباط وثيق مع مصالح النخبة الحاكمة. فالحكومة "الوطنية" في معظم سنوات الاستقلال اعتمدت في قيامها واستمرارها على هؤلاء المرتزقة [81].

ان عودة اعمال المرتزقة بأشكال ومسميات جديدة ربما تشير الى الاستعمار الجديد والاكثر حدة تحت واجهات واقنعة جديدة ، او ربما عاد الاستعمار القديم بوجه جديد ، وما له من تأثير على السيادة الوطنية لدول القارة.

المطلب الثالث: مستقبل السيادة الوطنية في القارة الافريقية

ينطلق هذا المحور من سيناريوهات عدة لرؤى مستقبل السيادة الوطنية في افريقيا ، في ظل المعطيات المذكورة والمتغيرات الحاصلة ، والتي يمكن إيجازها بالتالي:

1.سيناريو اختفاء السيادة:

يرى انصار هذا السيناريو بأن السيادة الوطنية في القارة الافريقية في طريقها للاختفاء ليحل محلها فاعلون جدد متجسدون بالشركات متعدية الجنسيات ، وشبكات الحراسة الدولية ،... الخ ، إذ تعمل هذه المفاعيل على تاكل مفهوم السيادة في القارة الافريقية ، ومن

ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة ، لتصبح الوظيفة الجديدة للدولة هي خدمة المصالح المسيطرة ، وهي في الاساس مصالح الشركات الدولية العملاقة.

كما ان استمرار حالة النزاعات والحروب الاهلية ، والتحكم بمصير القارة من قبل امراء الحرب ، والمرتزقة ، وقادة المحاكم الاسلامية ، والارساليات التبشيرية وغيرهم، كلها عوامل تضعف من سيادة الدولة الوطنية في افريقيا وتعمل على تلاشيها ، لا سيما اذا ما علمنا ان للدول الغربية والكبرى دور كبير في تدعيم هذه التوجه لتحقيق مصلحتها عالميا.

2.سيناريو استمرارية السيادة:

يرى انصار هذا السيناريو ان ضعف السيادة الوطنية في القارة الافريقية لا يعني اختفاء الدولة الافريقية او تلاشيها بقدر ما يشمل ذلك الوظائف والادوار التي تضطلع بها الدولة. فالتطورات الراهنة في النظام الدولي لن يأتي على السيادة تماما وإنما يعمل على إضعافها ، ومع ذلك ووفقا لأنصار هذا الاتجاه ، فإنها ستظل قائمة.

3.سيناريو الحكومة العالمية:

يذهب هذا السيناريو الى ان هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية بشكل عام ، والقارة الافريقية بشكل خاص ، إذ ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي ، وتغير العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلا بعيد المنال ، وانما باعتبارها عملية في طور التكوين.

4.سيناريو التفكيكية:

يتوقع انصار هذا السيناريو ان الدولة القومية ستكون موجودة ، الا انها غير قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على اقليمها بسبب تفككها الى عشرات وربما الى مئات من الدول القومية الصغيرة ، تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها ان تعبر عن نفسها ، وتارة اخرى تحت توطيد صلة المواطن بالسلطة ، وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات من دون اخرى ، وعلى الرغم من تزايد الحروب الاهلية والنزعات الانفصالية ؛ وهو ما يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا ، فإن ثمة تحفظات اخرى تلاحقه ، فلا بد من ان قوى مضادة ستعمل على مرحلة هذا السيناريو بسبب خطورته الشديدة[82].

الخـاتمـة

تناول هذا البحث معضلة الدولة الافريقية في بعض مناطق القارة . وتتمثل المعضلة في ضعف الدولة وانهيارها مما افضى الى بروز وحدات وكيانات ومناطق ذات سلطة جديدة .

ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تضمنت الداخلية مشاكل عدم الاندماج الوطني والصراعات الاثنية بين ابناء البلد الواحد والتي برزت بشكل جلي مع حلول عقد التسعينيات عندما شهدت القارة اعادة تركيب الهويات الاثنية من جديد ، بمعنى طغيان هوية اثنية وضعف او زوال الهويات الاخرى مما قاد الى تفجر عدد من الحروب والصراعات الاهلية وكانت النتيجة ان فقدت الدولة تماسكها وانهارت في عدد من البلدان .

ولا يمكن لاحد ان ينكر دور السياسة الاستعمارية في اذكاء روح الصراع من خلال تقسيمه المصطنع للحدود الافريقية في مؤتمر برلين(1884-1885) وانتاجه كيانات سياسية على شكل دويلات قزمية تداخلت فيها الاجناس والقوميات والاعراق بشكل غير متجانس حيث يعني ذلك ان تلك الدول كانت تحمل بذور انفجارها في اية لحظة.

كما شكل انتهاج الاستعمار سياسة (فرق تسد) وتفضيلية جماعة اثنية معينة على الاخرى زعزعة لأسس واركان الدولة الافريقية التي سرعان ما بدأت بالضعف والانهيار.

بالإضافة الى ذلك ، فأن عدم تبني النخب الحاكمة لبرنامج سياسي واقتصادي واضح وعجزها عن تحقيق الحد الادنى من المتطلبات المجتمعية مع ما صاحبها من تفشي مشاكل الفقر والجهل والمرض والتبعية كلها عوامل سحبت غطاء الشرعية عن هذه النخب وادت الى اشتعال موجه من الاضطرابات واعمال العنف تفككت بسببها الدولة او تلاشت .

اما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية ، فقدت ادت التغيرات التي طالت النظام العالمي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والمتمثلة بالعولمة الى تفكيك مؤسسات الدولة وانهيارها في عدد من بلدان القارة الافريقية ، فبرامج اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي التي نادت بها الدول الغربية والمنظمات المالية الدولية اسهمت في انتاج ما يعرف بـ (الدولة الرخوة) . على ان الاثر الابرز الذي نتج عن ظاهرة العولمة هو اضعاف العلاقة بين بعض القوى الاجتماعية –

وبخاصة الشرائح الفقيرة- مع الدولة مما اضعف الشعور بالولاء الوطني ، وفصم عرى العلاقة الوثيقة بين المواطنة ورقعة الارض التي ينتمي اليها الفرد .

ولاشك ان فراغ القوى الناجم عن انهيار عدد من بلدان القارة اسهم في زيادة عدد التدخلات الخارجية – الاقليمية والدولية – وحلول المنظمات الدولية والشركات العالمية ومنظمات المجتمع المدني العالمية محل الدولة المنهارة .

ولغرض اعادة الاعتبار لـ (سيادة الدولة) والحفاظ على ما تبقى منها يفترض على دول القارة الافريقية ان تنتهج اسلوب التكامل والتكتل الاقتصادي الذي يكسب هذه الدول المناعة ازاء التحديات الخارجية ويقلل من فرص التبعية الاقتصادية والسياسية لمنظومة دول العالم الغربي .

كما يتطلب ذلك تفعيل دور الاتحاد الافريقي ومعالجة ازمات القارة في اطار المنظمات الافريقية ، مع تبني صيغ حكم من شأنها ان تشيع مبادئ الديمقراطية والسلام وروح التفاهم والحوار لأنها الاساس في بناء الدولة الحديثة ، وبخلاف ذلك فان مصير الدولة في افريقيا سيسير باتجاه ما لا يحمد عقباه .

التوصيات

من اجل النهوض بواقع القارة الافريقية . ولغرض الحفاظ على تمسك دولها في مواجهة الهجمة التي تخترق حدودها السيادية نقترح مجموعة من التوصيات:

1. ان التكامل الاقتصادي اصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها من طرف مختلف المهتمين بموضوع التنمية باعتبارها الوسيلة الاكثر ضماناً للوصول الى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية وزيادة رفاهية الشعوب حيث لا يمكن لإفريقيا التغلب على المشاكل التي تعاني منها الا عن طريق التكامل والاعتماد الجماعي على الذات. ويتم ذلك في اطار اقامة تكتل اقتصادي ضخم يكون على مستوى من القدرة على المنافسة لاسيما وان قارة افريقيا تتمتع بموارد طبيعية متنوعة اضافة الى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي كل ذلك يمثل فرصة لنجاح التكتل الافريقي الصاعد فالوحدة الاقتصادية يجب ان يكون دائما قبل الوحدة السياسية وقائدة اليها لذلك فأن المناعة الاقتصادية التي تكتسبها الدولة في افريقيا

ستقود بلا شك الى تكوين مناعة سياسية وبالتالي ستحافظ الدولة في افريقيا على سيادتها واستقلالها .

2. التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات وحل مشاكل المديونية وتقوية روابط التعاون مع العالم الخارجي بعبارة اخرى تجنب التبعية الاقتصادية لكي لا ينتج عنها تبعية سياسية .

3. اذا كانت افريقيا لم تكن مستعدة بعد فترة الاستقلال السياسي لقيام ((وحدة)) حيث اكتفت في ذلك الوقت بتأسيس ((منظمة الوحدة الافريقية)) عام 1963 ، فأنها اليوم ، وبعد التغيرات التي حصلت على البيئة الدولية ، وزيادة مستويات التحديات الداخلية والخارجية سوف لن تجد امامها سبيلاً للتغلب على تلك التحديات الا بأنشاء الاتحاد الافريقي بدلاً من الاتحاد الرمزي الذي كان متمثلا في منظمة الوحدة الافريقية . فاذا كانت تجربة منظمة الوحدة الافريقية قد تحطمت على صخرة الواقع السياسي والاطماع الفردية للقادة السياسيين ، فأن الاتحاد الافريقي يجب ان يفعل ويأخذ دوره الحقيقي في تصحيح مسار القارة الافريقية على الطريق الصحيح .

4. يجب معالجة الازمات الافريقية في اطار المنظمات الافريقية ،وان تراعى الضوابط المستقرة التي تتعلق بهذا التدخل وان يحافظ على الدولة واستمرارها حتى لا يعيش المواطنون في فوضى كما يجب ان تعالج قضايا الاقليات والجماعات العرقية في افريقيا من خلال مدخل حقوق الانسان ، وليس من خلال مدخل حقوق الاقليات الذي يتحدث عنه الغرب والذي يعطي حق الانفصال ، لأننا لو سمحنا للجماعات العرقية بالانفصال لانهارت معظم الدول الافريقية .

5. ضرورة قيام المجتمع الدولي ممثلاً بمنظمة الامم المتحدة بمسؤوليته في تحقيق تنمية فعلية في افريقيا والقضاء على اسباب التوتر الاقتصادي والاجتماعي كالفقر والجوع والبطالة وسوء مستويات المعيشة والاحباط المتزايد لجميع السكان وان تكون التنمية على اساس متوازن اقليميا واثنيا واجتماعيا لإزالة اسباب السخط والتوتر من جانب الاقاليم والجماعات الاثنية والطبقية المهمشة .

6. ضرورة مواجهة الاسباب الحقيقية للصراعات والحروب الاهلية في افريقيا وخارجها في تحقيق هذا الهدف موضحا ضرورة وجود اطار سياسي ملائم يسمح بمشاركة عادلة لكافة الجماعات الاثنية والاقليمية والدينية وغيرها في صنع القرار الوطني مع وجود ضمانات كافية لحماية معتقدات هذه الجماعات وثقافتها ونظم حياتها والحيلولة دون اتباع سياسات حكومية تمييزية ضدها .

7. ضرورة التوسع في نظام الحكم الذاتي الفيدرالي للجماعات الاثنية والثقافية واشتراط موافقتها قبل صدور أي قرار يمس شؤونها الحيوية .

8. نبذ الخلافات ، واتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية باعتبارها هي الطريق السليم للوصول الى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب المتحققة .

قائمة المراجع والمصادر:

[1] سعيد الصديقي ، الدولة في عالم متغير (الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي،ط1 ، 2008، ص50.

[2] K.Waltz ,Theory of Intenational Politics , (Reading, Massachusetts : Addision-Wesley,1979), p,88.

[3] سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص47.

[4] مجموعة مؤلفين ، مقدمة كتاب الدولة الوطنية المعاصرة ، ازمة الاندماج والتفكيك ، سلسلة كتب المستقبل العربي (58) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ،2008، ص8.

[5] روجر اوين ،الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الاوسط ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2004 ، ص51.

[6] سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص67.

[7] نقلا عن سعيد الصديقي ، المصدر السابق نفسه ، ص69.

[8] محمد امزيان ، الاساس التعاقدي لحيازة السلطة: مدخل فقهي ، ضمن مجموعة مؤلفين ، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (52) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2006 ، ص123.

[9] سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص17.

[10] حمدي عبد الرحمن ، التعددية وازمة بناء الدولة في افريقيا الاسلامية ، مركز دراسات المستقبل الافريقي ، القاهرة ، 1996، ص30.

[11] مصطفى علوي ، ازمة قارة ، دراسة في العلاقة بين ازمات التنمية الداخلية والسلوك الدولي في القارة الافريقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 13.

[12] حمدي عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص 36.

[13] سلمان علي الجميلي ، الحروب الاهلية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة –دراسة حالة يوغسلافيا-، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2001 ،ص69.

[14] رانيا عبد الرحمن ، افريقيا في عالم متغير، بحث في الانترنيت على الموقع www.aljazera.net.2005، ص5.

[15] رانيا عبد الرحمن ، المصدر السابق نفسه، ص3.

[16] ابراهيم نصر الدين ، حول اشكالية الدولة الافريقية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ، العدد130، ص7.

[17] حسن الحاج علي احمد ،الدولة الافريقية ونظريات العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية، العدد160، 2005،ص30.

[18] MICHAEL L. ROSS, HOW DO NATURAL RESOURSES INFLUENCE CIVIL WAR?EVIDENCE FROM13 CASE , INTERNATIONAL ORGANIZATION,2004,P.3.

[19] استراتيجية مواجهة الحروب الاهلية في افريقيا ، مجلة البيان الاماراتية ، 2005، ص1.

[20] حسن الحاج علي ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

[21] استراتيجية مواجهة الحروب الاهلية في افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

[22] تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً وانعكاساتها على تجارب التكامل الاقليمي في العالم الثالث –دراسة حالة الاتحاد الافريقي-على الموقع الالكتروني :www.dirasat.com.

[23] رانيا عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص3.

[24] جان فرانسو بيار ، ازمة تكوين الدولة في افريقيا ، بحث منشور على الانترنيت على الموقع الالكتروني www.green book research.com,p,11.

[25] اجلال رأفت ، الازمة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 173 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، تموز 1993 ، ص22.

[26] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص26.

[27] احمد اراهيم ، الحروب الاهلية في افريقيا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2001، ص154.

[28] هيفاء احمد محمد ، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الاسلامية وما بعدها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 354 السنة الحادية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اب 2008 ، ص 105.

[*] توفي في حادث تحطم طائرة عام 2005.

[29] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص21.

[30] رسل رؤوف رحيم ، انفصال جنوب السودان دراسة في العوامل والمسببات ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص143.

[31] رانيا عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

[32] مقالة موجودة على الرابط الالكتروني . www.world bank .org

[33] مجموعة مؤلفين ، الحركات الاجتماعية والديمقراطية في افريقيا والعالم العربي ، الجزء الثاني ، تحرير محمود ممداني – وامبا ديا وامبا ، ترجمة صلاح ابو نار-عزة عبد المحسن خليل –مصطفى مجدي الجمال-يسرى مصطفى ، مراجعة حلمي شعراوي ، المركز القومي للترجمة ،ط1، 2010 ، ص 243.

[34] المصدر نفسه ، ص246.

[35] سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 131.

[36] المصدر السابق نفسه ، ص132.

[37] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص22.

[38] Christopher clapham , degrees of statehood , in sara owen vanderluis , editor , the state and identity construction in international relations , london , 2000,p.36.

[39] رانيا عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص22.

[40] هيفاء احمد محمد ، الصراع في سيراليون والتدخل الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2000 ، ص10.

[41] حسن الحاج احمد علي ، مصدر سبق ذكره ، ص23.

[42] بابكر موسى محمد ، الاستثمار والتأمين في التكامل الافريقي ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، القاهرة ، 2005، ص1.

[43] مجموعة مؤلفين ، دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في افريقيا والعالم العربي ، الجزء الاول ، تحرير محمود ممداني ، ترجمة صلاح ابو نار –عزة عبد المحسن خليل –مصطفى مجدي الجمال – يرسى مصطفى ، ترجمة حلمي شعراوي ، المركز القومي للترجمة ، ط1، 2010 ، ص91.

[44] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص23.

[45] بابكر موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

[46] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص26.

[47] المصدر نفسة ،ص27.

[48] عبد الاله بلقزيز،العنف السياسي في الوطن العربي ،المؤتمر القومي العربي السادس،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،نيسان1996،ص362.

[49] جميل مصعب محمود،ظاهرة العنف السياسي في افريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،العدد273، 2001، ص14.

[50] جان فرانسو بايار ،مصدر سبق ذكره ،ص13.

[51] سرحان غلام حسين العباسي ، التطورات السياسية في السودان المعاصر 1953-2009 ؛ دراسة تاريخية وثائقية ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011 ، ص ص41-42.

[52] مجموعة مؤلفين ، دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في افريقيا والعالم العربي ، الجزء الثاني ، مصدر سبق ذكره ، صص185-186.

[53] محمد سيد رصاص ، السودان عبئ البنية والجغرافية ، مجلة معلومات ، العدد 66 ، المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، ايار 2009 ، ص25.

[54] جان فرانسو بايار،مصدر سبق ذكره ،ص11.

[55] محمد سعد ابو عامود ،النظم السياسية في ظل العولمة ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، ط1، 2012 ، ص 75-76.

[56] رياض عزيز هادي ، العالم الثالث اليوم (قضايا وتحديات)، سلسلة افاق ، وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ، العدد16، 1997، ص64.

[57] christopher clapham , op., cite , p.3

[58] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص26.

[59] بابكر موسى ، مصدر سبق ذكره ، ص3.

[60] جان فرانسو بايار ، مصدر سبق ذكره ، ص5.

[61] الفقر في افريقيا : الأمور التي لم يذكرها البنك العالمي ، موجودة على الموقع الالكتروني اطاك المغرب www.attacmaroc.org.

[62] المصدر السابق نفسه.

[63] المصدر السابق نفسه.

[64] .المصدر السابق نفسه.

[65] هالة جمال ثابت ، الفقر في افريقيا خصوصيته واستراتيجية اختزاله ، موجودة على الموقع الالكتروني www.alukah.,net

[66] الفقر في افريقيا الامور التي لم يذكرها البنك العالمي ، مصدر سبق ذكره.

[67] المصدر السابق نفسه.

[68] المصدر السابق نفسه.

[69] جميل مصعب محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص9.

[70] جان فرانسو بايار ، مصدر سبق ذكره ، ص11.

[71] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ،ص31.

[72] محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية (عشر اطروحات) في كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط3، 2000 ، ص304.

[73] حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 22.

[74] حمدي عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 198- 199 .

[75] مقالة موجودة على الرابط الالكتروني التالي . www. Commandoa house . com

[76] نقلا عن حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص19.

[77] المصدرالسابق نفسه ، ص19.

[78] michael l . ross . op.cite. p . 25

[79] نقلا عن حسن الحاج علي احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

[80] حسن عبيد عيسى ، المرتزقة الجدد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 328 ، السنة التاسعة والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران 2006 ، ص 148.

[81] حمدي عبد الرحمن حسن ، جزر القمر وازمة بناء الدولة الوطنية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 355 ، السنة الحادية والثلاثون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ايلول 2008 ، ص ص 118-119.

[82] محمد بوبوش ، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية ، ضمن كتاب السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 131.